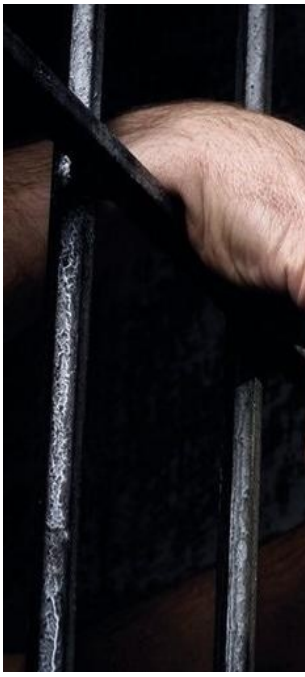
القانونية النيابية: تنفيذ العفو العام بحاجة إلى تعليمات من وزارة العدل



قال عضو اللجنة القانونية النيابية دارا حمه، اليوم الثلاثاء، أن:"تنفيذ قانون العفو العام بحاجة الى بعض التعليمات من قبل وزارة العدل والمحاكم المختصة".

وذكر حمه في تصريح لـ"المطلع"، أن:"قانون العفو العام بحاجة إلى تعليمات توضح الحالات المشمولة بالعفو من عدمها".

وأكمل أن ذلك يتطلب تعليمات من قبل وزارة العدل والمحاكم المختصة لتنفيذ فقران القانون.